مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [2.32].

أولاد بوكوابس التمسمانيون في طنجة أواخر القرن التاسع عشر
بين الحماية القنصلية وتجارة الأسلحة
وإثارة الفوضى في المدينة

د. فريد المساوي
دكتوراه في التاريخ المعاصر
جامعة عبد المالك السعدي
تطوان – المملكة المغربية

مُلَخّص

كان للامتيازات الأجنبية في المغرب في القرن التاسع عشر، خاصةً مسألة الحمايات الفردية التي فرضت على المغرب من طرف مختلف الدول الأوربية، آثارًا وخيمة على الاستقرار والأمن الداخلي للبلاد. ذلك أن الكثير من المحميين المتمتعون بالحصانة والحماية، كانوا يقومون بمختلف الأعمال غير اللائقة من تزوير وأعمال ربوية واتجار في الأسلحة والممنوعات، وكذا الاعتداء على الآخرين بالضرب والقتل ونهب الممتلكات والأموال. وكانت الدول الأوربية التي تعمل على نشر الفوضى في المغرب لتبرير التدخل السافر وتعليل الغزو الذي كان مسألة وقت فقط، تغض الطرف عن فظائع المحميين، بل وتشجعهم على أعمالهم التخريبية بشكل مباشر أو غير مباشر. سنحاول في هذا المقال دراسة مسألة عنف وفوضى محميي القنصليات الأجنبية من خلال نموذج (عصابة) تدعى أولاد بوكوابس بمدينة طنجة، كانت تتاجر في الأسلحة وتروجها في القبائل، خاصةً القبائل الريفية، كما انخرطت في أعمال عنف تسببت من خلالها في إثارة الرعب بالمدينة. وهذا إيمانًا منا بأن ظاهرة الحماية الأجنبية ينبغي أن تدرس من خلال النماذج والحالات كل على حدة اعتمادًا على التفاصيل التي توفرها الوثائق الدبلوماسية، بدل الاقتصار على الحديث عن الظاهرة وحيثياتها بشكل عام. لأن ذلك يوضح الكثير من التفاصيل الدقيقة في المسألة، كما يبين بشكل أوضح دور التدخل والتواطؤ الأجنبي فيها.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٣ مايو ٢٠٢٤
تاريخ قبول النشر: ٢١ يونيو ٢٠٢٤

كلمات مفتاحية:

الحماية الأجنبية؛ بوكوابس؛ طنجة؛ البرتغال؛ فرنسا.

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2024.401606

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

فريد المساوي. "أولاد بوكوابس التمسمانيون في طنجة أواخر القرن التاسع عشر بين الحماية القنصلية وتجارة الأسلحة وإثارة الفوضى في المدينة".- دورية كان التاريخية.- السنة السابعة عشرة- العدد السادس والستون؛ ديسمبر ٢٠٢٤. ص ١٥٥ – ١٦٣.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: faride87@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

في العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، حيث تفاقم أمر التدخل الأوربي في المغرب، وكثرت دسائس القوى الإمبريالية وتلاعباتها، وتفشت ظاهرة الحمايات الأجنبية بشكل كبير، وأصبح المحميون ينفذون مختلف الأجندات التي كانت تخطط لها الدول الأوربية الاستعمارية. حيث اختل الأمن وفقد الاستقرار بسبب ما كان يقترفه المحميون والمخالطون للأوربيين من جرائم وفظائع، ونهب أموال الناس وأمتعتهم بالباطل، وحماية القنصليات الأجنبية لهم حتى لا يخضعوا كغيرهم للمتابعة والعقاب.

في هذه الظروف ظهر بمدينة طنجة جماعة من الريفيين من قبيلة تمسمان عرفوا بأولاد بوكوابس، كانوا في حماية نائب البرتغال، وتشير المصادر إلى أنهم كانوا يتزعمون عصابة تتاجر في الأسلحة. وقد حدث خلاف بينهم وبين رجل آخر من قبيلة تمسمان أيضًا، وهو الحاج محمد بن عمر التمسماني الذي تتحدث عنه الوثائق بأنه مقدم الريفيين بحي المصلى بطنجة، وهو بدوره كان يتمتع بحماية فرنسا. نشأت بين الطرفين عداوة لا يعلم سببها، وكان للمقدم المذكور أيضًا شيعته ومناصروه، فحدثت بين الفريقين الكثير من التصادمات العنيفة، والفتن التي تسببت في الرعب بالمدينة، وسقط في المواجهات بين الفريقين قتلى وجرحى، ثم انتهت المسألة إلى قتل المقدم محمد بن عمر المذكور.

إن مسألة أولاد بوكوابس التي ذكرتها بعض المصادر بشكل عرضي في سياق الحديث عن المشاكل التي تسببت فيها ظاهرة الحماية القنصلية والتدخل الأجنبي في المغرب بشكل عام، ونجد لها حضورا في مواضيع الرسائل الدبلوماسية التي كانت بين المخزن ومفوضي الدول الأوربية، والتي تهم أحوال المحميين والمخالطين للأجانب بالمغرب، لا زال يكتنفها الكثير من الغموض وتتخللها العديد من الثغرات ونقط الفراغ والعتمة، ولا أدعي بهذا المقال المتواضع سد تلك الثغرات ولا الإحاطة بالموضوع بالشكل المنشود، بل هذه مساهمة تلقي بعض الأضواء لعلها تلفت انتباه الباحثين للمزيد من البحث والنبش في الموضوع.

فمَنْ هم أولاد بوكوابس هؤلاء؟ وما هي حقيقة قضيتهم؟ وما مدى صحة السرديات التي تقدم بشأنهم سواء من طرف المخزن وأتباعه أو من طرف ممثلي السلك الدبلوماسي الأوربي؟ وما هي تجليات وآليات الدور الأجنبي في نشاط أولاد بوكوابس وأمثاله؟

أولاً: تمهيد حول الحماية القنصلية

يقصد بالحماية القنصلية أو الحماية الفردية تلك الحماية التي كانت تمنحها القنصليات الأجنبية لبعض الرعايا المغاربة ممن يخدمون الأجانب في المغرب من دبلوماسيين وتجار وغيرهم، إذ كان هؤلاء يتخذون لهم محميين مغاربة من تراجمة وخلطاء وسماسرة يقدمون لهم مختلف الخدمات التي كانوا يحتاجون إليها في إقامتهم وتجارتهم، وكانت القنصليات، والأجانب بشكل عام، يقدمون لأولئك المغاربة المحميين خدمات ومكافآت مختلفة ونوع من الحصانة مقابل خدماتهم. وكان المحميون خمسة أصناف: المجنسون والمحميون القنصليون والمحميون الاستثنائيون والسماسرة والخلطاء. وكان السلطان الحسن الأول يدعو بعضهم بـ "المتنصرة" باعتبار أنهم تنكروا لوطنهم ودينهم[1].

أما الإطار القانوني لهذه الحمايات فلا يتعلق بنص أو معاهدة واحدة، فقد أبرم المغرب العديد من المعاهدات مع مختلف الدول الأجنبية، في أزمنة مختلفة، ولا سيما منذ القرن الثامن عشر. ومن هذه المعاهدات ما يتعلق باستيطان الأجانب من قناصل ووكلاء وتجار بالمدن الساحلية دون المدن الداخلية. وكان الأمر في البداية عاديا، كما كان المغرب لا يزال مهاب الجانب[2]، ولم يكن أحد يتوقع أن تكون لهذه المعاهدات ما صار لها من عواقب. هذا ويرى بعض المؤرخين أن المعاهدة المغربية البريطانية لسنة ١٨٥٦م شكلت البداية الفعلية لانتشار الحمايات انتشارًا موسعًا، فقد ظلت بريطانيا تراقب باستمرار تحركات إسبانيا وفرنسا في موضوع الحمايات، وهي التي اتخذت مبادرة عقد اجتماعات أعضاء الهيئة الدبلوماسية بين سنتي ١٨٧٧م و١٨٧٩م في طنجة لإصلاح نظام الحمايات والحد من أخطارها. وكان فشل تلك المباحثات هو السبب في انعقاد مؤتمر

مدريد بناء على وعود كانت بريطانيا قد قدمتها للمخزن[٣].

لقد أسرعت الدول الأوربية التي كان تدخلها في المغرب يزداد حدة يوما بعد يوم، إلى إحداث عراقيل قيدت بها الدولة المغربية التي كانت تحاول القيام ببعض الإصلاحات للنهوض من كبوتها، وحرمتها من إمكانية التحرك كما تشاء. فقد حرمت بريطانيا السلطان من حق التشريع في ميدان الجمارك، وحق إنصاف رعيته من اعتداءات الأجانب، كما ألزمت الدول الأوربية السلطان بأن يقبل بتحول عدد متزايد من رعيته إلى عملاء للأجانب وأعداء لوطنهم، وحرمته كذلك من حق اتخاذ أي تدبير دون قبولها به[٤]. هكذا أدى التدخل الأوربي إلى شل دور المخزن في حفظ الأمن، وذلك من أجل خلق الفوضى في البلاد استعدادا للغزو. فبينما أرهقت الدول الأوربية خزينة البلاد بتقديم ذعيرة الحرب التي شنتها عليها، وكذلك أداء تعويضات باهظة في مناسبات مختلفة ولأسباب عدة، وخلقت أمام المخزن عقبات وعراقيل قزمت دوره وقيدت سلطته. ومن بين هذه العراقيل امتياز الحماية القنصلية، وهو عامل لعب دورًا محوريًا في تردي الأوضاع الأمنية في البلاد[٥].

ومن خلال الحمايات الفردية، بدأ المحميون ينتقلون من طور إلى طور، ينتزعون الامتيازات ويفرضون التنازلات تلو الأخرى. وصارت أسس وقيم المجتمع تتهاوى وتخرب، لتحل محلها صور أخرى من الحياة الجديدة المدسوسة، فتعصف بما كان بمغرب القرن التاسع عشر من أصالة ومقومات[٦]. وكانت الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها المحميون تشكل تهديدًا مستمرًا لأمن المغاربة على ممتلكاتهم وأرواحهم. فتقييد الولاة المغاربة عن التدخل لزجر المحميين، شجعهم على النهب والاعتداء وحتى القتل[٧]. وارتبطت جرأة المحميين من طرف الأجانب بشبه الشلل الذي أصاب المخزن في تعامله معهم جراء انحياز السفراء والقناصل السافر "للمتعلقين" بهم ومبالغتهم في مطالبة السلطان بتوبيخ وزجر العمال والقواد بسبب "تعرضهم" لأعضاء هذه الفئات[٨].

وكان انتزاع حرية السكن للأجنبي في المغرب وسيلة لاقتراف عدد من المناكر والفظاعات، خاصةً وأن الأجنبي لم يكن يخشى يد العدالة المغربية، فصار يأوي إلى بيته أي مجرم أو خارج عن القانون، ويتخذ منه وكرًا لتهريب المحرمات والممنوعات، بما في ذلك الأسلحة والذخائر التي كانت تباع في القبائل لإثارة الاضطرابات والفوضى[٩]، وهذه الأمور كان ينفذها المحميون ومتعاونيهم من الخلطاء والسماسرة.

كما ازدادت الامتيازات التي حصل عليها المستوطنون الأوربيون ومحمييهم بشكل تدريجي، ازداد كذلك عدد المحميين والمخالطين. ففضلا عن ضغوطات الأوربيين المستمرة ضد إجراءات التحديد والحد من عدد المحميين لكل أجنبي، فإن الامتيازات التي كان يتمتع بها المحميون كانت تغري الآخرين بطلب الاستفادة منها، وكان يطالب بها على وجه الخصوص المنحطين وساقطي السلوك وعديمي الأخلاق ومن امتلأت كواهلهم وذممهم بديون الناس، والراغبون في الترامي على أملاك الآخرين وأموالهم وعقاراتهم. وقد بلغ عدد المحميين بطنجة وأحوازها فقط ما بين سنتي ١٨٦٣ و١٩٠٠م ما يقارب ٣٦٣ شخصًا[١٠]، وقس على ذلك بالنسبة للمدن المغربية الأخرى.

وكانت الأعمال الخرقاء والخطيرة التي يقترفها المحميون، تتم في غالب الأحوال بإيعاز من المفوضيات الأجنبية الحامية، أو على الأقل برضى منها. وهذه الأعمال كثيرة ومتعددة تزخر بها المراسلات المخزنية والتقارير الأجنبية. ولم يكن لها من هدف إلا نشر الفوضى بالبلاد، وإفراغ مؤسسة المخزن من كل هيبة ومصداقية[١١]. وأوضح محمد كنبيب كيف أن أشكال النصب والاحتيال والسرقة والنهب وقطع الطريق والضرب والجرح والقتل وتكوين عصابات إجرامية، التي كان ينفذها حاملي بطاقات السمسرة أو المخالطة، كان بعض القناصل الذين يتلقون رشاوي، لا يكتفون بغض الطرف عن هذه الجرائم والتجاوزات، بل يقبلون شكاوى من يرتكبها ويطالبون بتعويضات لفائدة المعتدين[١٢].

ثانيًا: مَنْ هم أولاد بوكوابس؟

اختلفت المصادر والمراجع القليلة التي تطرقت لموضوع قضية بوكوابس بين من يذكره باللقب "بوكوابس" أو "بولكوابس" وحده دون ذكر اسمه الشخصي، وبين من

يذكره باسم أحمد متبوع باللقب المشار إليه "أحمد بوكوابس". وكذلك بين من يذكر في القضية هذا الاسم نفسه على أنه المعني، وبين من يتحدث عن "ولد بوكوابس" أو حتى "أولاد بوكوابس"، فهل المسألة تتعلق بأسرة، بمعنى أب ومجموعة من أولاده؟ والكوابس في العامية المغربية جمع مفرده كابوس وهو المسدس، فالواضح هنا أن سبب هذا اللقب هو اتجارهم في الأسلحة، ولا شك أن هذه المهنة مارسها الأب أحمد بوكوابس ثم ورثها عنه أبناؤه.

ينتسب أحمد بوكوابس إلى قبيلة تمسمان بالريف، إلا أنه كان مستقرا بمدينة طنجة، ففيها حصل على حماية قنصلية البرتغال، ومنها كان يحصل على أسلحته ثم ينطلق بها إلى أماكن بيعها وخاصة قبيلته تمسمان. يتحدث عبد العزيز خلوق التمسماني في مقال له بمجلة دار النيابة[١٣]، عن استفحال انتشار الأسلحة التي كانت تتسرب عن طريق التهريب من مدن سبتة ومليلية وطنجة، وهي تجارة محظورة كان يمارسها المحميون على نطاق واسع، واشتهر في الشمال في هذا المجال محمي برتغالي يدعى أحمد بوكوابس الذي كان يبيع الأسلحة خاصة في قبيلة تمسمان.

هذا نفسه ما ذكره الأستاذ إبراهيم كريدية بمناسبة حديثه عن قضية تهريب المحميين للأسلحة والذخيرة وتسريبها إلى مختلف جهات البلاد، إما عن طريق التمويه والاحتيال، أو بتواطؤ قواد المخزن وموظفيه، وقد سربوا إلى القبائل والمدن أنواعًا من البنادق بعضها جد متطور. وهنا يشير إلى أن مسألة تهريب السلاح هاته عرف بها عدد من المحميين أشهرهم أحمد بولكوابس، وهو محمي برتغالي كان يصرف سلعه الرهيبة بقبيلته تمسمان[١٤]. كما أشار محمد كنبيب إلى أن في طنجة عرف لدى الجميع هذا المحمي البرتغالي الذي لم يكن يخفي نشاطه إلى حد أنه اشتهر بلقبه "بوكوابس" (صاحب أو حامل المسدسات) لدرجة أن نسي الناس اسمه الحقيقي[١٥]. وإذا كانت المصادر تتحدث خصيصا على بوكوابس وأولاده باعتبارهم زعماء (عصابة) تتاجر في الأسلحة وتثير الفتن، فإن الوثائق المغربية تشير إلى أسماء أخرى كانت تشتغل ضمن هذه المجموعة، والملاحظ أنهم جميعا ينتمون إلى نفس القبيلة (تمسمان) ويعيشون بطنجة أيضًا، ومنهم: محمد بن قدور التمسماني وأخوه؛ وحدو بن الحاج عيسى التمسماني؛ ومحمد ولد أمغار[١٦]، وهم جميعا ينتمون إلى ربع بني مرغنين من قبيلة تمسمان الريفية كما أشارت إلى ذلك إلى الرسائل المخزنية[١٧].

على كل حال فقد اشتغل أفراد هذه (العصابة) في بيع الأسلحة وترويجها في القبائل، معتمدين على الحماية التي كانت توفرها لهم قنصليات الدول الحامية (البرتغال في هذه الحالة)، وإذا كانت دوافع هؤلاء ربحية محضة إلا أن الدول الحامية كانت لها أهدافا أخرى، فقد كانت تشجع من خلال ذلك على نشر الفوضى وخلق جيوب للتمرد، وتتسبب في تردي الأوضاع الأمنية بشكل خطير. وهذا ما كرس أطروحة "الفوضى المغربية" التي ركز عليها المستعمرون لتبرير غزو البلاد[١٨].

فقبل تفشي الحمايات القنصلية، كان المخزن قد احتكر استيراد وبيع الأسلحة لأسباب أمنية وسياسية وعسكرية، ومنع تداولها في الأسواق كما أنواع البارود والمتفجرات. ولكن بعض الأجانب الذين كانوا يحصلون على صفقات استيراد الأسلحة، كانوا يلجؤون إلى أنواع الحيل، كأن يطلبوا من المخزن بعد وصولهم إلى المراسي ثمنا أكبر من المتفق عليه مسبقا بمبررات شتى، فيكون المخزن بين خيارين: إما أداء الثمن الذي يطلب منه أو يباع السلاح في السوق السوداء سرًا أو حتى علانية أحيانًا[١٩]. وتنتهي تلك الأسلحة إلى أيدي تلك العصابات التي ستروجها داخل البلاد.

ثالثًا: أولاد بوكوابس ومقدم أهل الريف

لم تسعفنا الوثائق في معرفة سبب الخلاف الذي كان بين أولاد بوكوابس وعصابته من جهة و(مقدم حارة الروافة) الحاج محمد بن عمر التسماني من جهة أخرى[٢٠]. فما دام هذا الأخير كان يتمتع بحماية فرنسا، فقد اشتكى بشأنه مفوض فرنسا بطنجة في شهر شتنبر ١٨٩٥م من كون مجموعة ذكر منهم أربعة أشخاص[٢١] يضايقونه ويهددونه بالقتل[٢٢]، ولذلك طلب من النائب الطريس اتخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة، وحمله مسؤولية أي شر محتمل قد يصيب هذا الرجل، إذ قال له: "فنطلب منك تأكيدا أن تقوم بالتدابير التي يقتضيها

الحال، ونعلمك بأنه يجب علينا الرجوع بالدرك عليك إذا وقع لمحمينا المذكور أمر مكدر"[٢٣]. وهناك إشارة في إحدى الرسائل المخزنية إلى أن سبب هذا النزاع هو نائب البرتغال الذي كان يحرض أولاد بوكوابس على التعرض للمقدم المذكور والتضييق عليه[٢٤].

وفي أواسط شهر شتنبر ١٨٩٥م، هاجم الأشخاص الأربعة المقدم الحاج محمد بن عمر بالسوق البراني بطنجة، وكان رفقة هذا الأخير بعض من رجاله، فحدثت مواجهة دامية بين الفريقين حيث جرح الحاج محمد بن عمر جرحا بليغا وقتل أخوه[٢٥]، بينما قتل شخصان من الفريق الآخر[٢٦]. وهنا بدأت مفوضية فرنسا تتقدم بالشكايات إلى المخزن وتحمله مسؤولية أمن محمييها. فقد كتب مفوضها إلى النائب الطريس يذكره أنه كان قد حذره من هذه المسألة، وأن نائبه حدثه بشأنها شفاهيا، وبحيث أن المخزن لم يقم بأية إجراءات احتياطية، فهو يحمله مسؤولية الحادث، لأن المهاجمون خرجوا من السوق بعد تنفيذ هجومهم، وعبروا وسط المدينة متجهين إلى منازلهم دون أن يقبض عليهم أحدا، كما يخبره بالكتابة لدولته في شأن ما ستطلبه من تعويض عن الأضرار الناجمة عن هذا الاعتداء[٢٧]، ولكن ما غاية نائب البرتغال من التحريض على هذا الشخص بالذات؟

في الوقت الذي كان فيه المخزن يرى أن سبب ما حدث هو الحماية التي يتمتع بها أولئك الأشخاص، وخاصة نائب البرتغال "المغري لأصحابه على التعرض لأولائك بالطرقات إلى أن وقع ما ذكر"[٢٨]، وأنه عاجز عن حل المشكلة بسبب تلك الحمايات، وحين أعلم النائب الطريس المخزن المركزي بحادثة السوق البراني، أجابه السلطان على لسان الحاجب أحمد بن موسى بأنه ما دام (الطريس) علم بأمر الفريقين وإغراءات نائب البرتغال، كان عليه أن يكتب ساعة الحادثة لنواب الدول بما وقع من الضرب والقتل وسط البلد، مع الإشارة إلى أن المخزن ليس بمقدوره فعل شيء بسبب الحمايات، فيكون شاكيا من الجميع ليجيبوا بما يكون حجة على نائب البرتغال، ولا شك أنه سيخاف بذلك ويكف أذاه وأذى محمييه أو تقوم الحجة عليه عند حكومة بلده[٢٩].

هذا وأمر السلطان نائبه بالكتابة إلى نائبي البرتغال وفرنسا بشأن الفريقين وما أحدثاه من الفتنة بالبلد، ومطالبتهما بالتخلي عن حمايتهما حتى يقيم عليهما المخزن أحكام الشرع، جاء في الرسالة: "وترفعهم للشرع إذا تخلوا عنهم، وإلا كان ما يترتب على إفسادهم في عهدة محميهم، فلتمض على مقتضى ذلك"[٣٠]. ولكن ما حدث لاحقا هو أن المشكلة بين الفريقين ازدادت تعقدا، وعرفت منعطفا خطيرا وصل حد قتل المقدم الحاج محمد بن عمر التمسماني، وهذا ما سنتطرق له في الفقرات الموالية.

رابعًا: عجز المخزن عن التدخل بسبب الحماية

يبدو أن المخزن قد حاول تقديم شكوى إلى مفوضي بعض الدول الأوربية يلتمس منهم التدخل لحل مشكلة النزاع القائم بين أولاد بوكوابس والمقدم الحاج محمد بن عمر، وإخراجه من هذه الورطة التي وقع فيها، خاصة ممثلي كل من إسبانيا وألمانيا، إلا أنهما أجاباه بجواب يظهر من تطابق فحوى رسالتيهما أنهما اتفقا عليه، ومضمونها أنه ما دام لم يكن أحد من رعايا دولتيهما أو محمييهما طرفًا في هذه القضية، فلا يحق لهما التدخل فيها. ولكنهما يشتكيان مما آلت إليه الأوضاع بالمدينة، ويحذران المخزن من أن يلحق أي ضرر برعايا دولتيهما ومحمييهما، وكذلك عامة أهل المدينة الذين يريدون العيش في أمن وسلام. كما يحملان المخزن مسؤولية ما حدث، باعتبار أن المحميان هما شخصان فقط، أي زعيمي كلا الفريقين، بينما البقية الذين شاركوا في الحادث – وهم كثر. هم من رعايا المخزن وبإمكانه معاقبتهم، كما ينصحانه بالصرامة في إقامة القانون وتطبيقه وإخضاع الجميع له[٣١].

قد يبدو الأمر عاديا فيما يتعلق بإسبانيا المحتلة لمجموعة من الثغور والجزر على الساحل الريفي، حيث كانت العلاقات بين أهالي القبائل ومستوطني تلك الثغور في توتر شبه دائم، فضلا عن أن المخزن لم يكن قد أنهى بعد تسوية قضية حرب سيدي ورياش التي حدثت على حدود مليلية سنة ١٨٩٣م. وقد أشار إبراهيم حركات إلى أن العلاقات الإسبانية المغربية لم تكن على ما يرام رغم المحاولات الدبلوماسية التي بذلها المغرب في هذا العهد

من أجل تصحيح بعض النقط في العلاقة بين الطرفين، فبالإضافة إلى الوجود الإسباني بالموانئ المغربية[٣٢]، واحتماء الكثير من المغاربة بالحماية الإسبانية، كانت هناك مشكلة سبتة ومليلية المحتلتين، إضافة إلى التغلغل الإسباني في الصحراء جنوب البلاد[٣٣].

ولكن فيما يتعلق بألمانيا فالأمر مختلف تماما، فالمعروف لدى الباحثين والمؤرخين أن العلاقات المغربية الألمانية في هذه الفترة كانت علاقات جيدة، وقد بدأت هذه العلاقات في التحسن والتوطد شيئًا فشيئًا منذ السبعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي[٣٤]، خاصة مع بداية التراجع التدريجي لعلاقات الصداقة التقليدية التي كانت بين المغرب وبريطانيا، والتي ازدادت مع تأكد الإشاعة التي كانت سارية في البلاط السلطاني في بداية التسعينات من القرن التاسع عشر الميلادي، بأن الفرنسيين والبريطانيين قد عقدوا فيما بينهما صفقة سرية، ومضمونها أن "يترك لفرنسا حرية التصرف في تافيلالت وتوات (على أطراف المغرب المتاخمة للجزائر) في مقابل الاعتراف الفرنسي بالسيطرة البريطانية على زنجبار"، وقد أبدى السلطان اهتمامًا كبيرًا بهذه الإشاعة التي وصلته من عدد من الممثلين الأجانب[٣٥].

ولذلك فبعد الكثير من المحاولات توصل الطرفان المغربي والألماني إلى عقد معاهدة سنة ١٨٩٠م، وتضمنت تصدير الحبوب إلى ألمانيا، واستيراد الأسلحة منها، خاصة ما يتعلق بصفقة مدافع كروب، وتدريب الألمان للجيش المغربي، كما أن المغرب نظر إلى المسألة على أنه قد وجد حليفًا جديدًا افتقده في كل من فرنسا وإنجلترا[٣٦]. وبالإضافة إلى المعاهدات التجارية، فقد تميزت العلاقة المغربية الألمانية بإرسال بعثات طلابية وكذلك توجيه سفارات مغربية إلى ألمانيا[٣٧].

فما الذي حدث إذن لتتخذ ألمانيا نفس موقف إسبانيا في قضية فتنة أولاد بوكوابس؟

إننا حين ندقق النظر في بعض تفاصيل تاريخ المغرب في آخر القرن التاسع عشر الميلادي، نجد ما قد يشكل إجابة عن هذا السؤال، ذلك أن الصداقة الجرمانية المغربية التي توطدت في هذا التاريخ لن يكتب لها الاستمرار لمدة طويلة، لأنها انهارت على إثر اعتداءات تعرض لها بعض الألمان فوق التراب المغربي[٣٨]. كما أن وفاة السلطان الحسن الأول وتولي الحكم من طرف خلفه المولى عبد العزيز، مع ما واكب ذلك من هيمنة الحاجب القوي أحمد بن موسى على السلطة، قد غير الكثير من المعادلات السياسية في المغرب، وأسقط العديد من الشخصيات التي كانت لها علاقات بمختلف الدول، فتغييرات أحمد بن موسى في تشكيلة الحكومة تحكمت فيها هواجس شخصية قبل كل شيء. فقد سجن خصومه من الحكومة السابقة كل في الوقت المناسب، ومن الذين تم اعتقالهم العربي الزبدي الذي كان يحظى بالحماية الألمانية، وهو عضو في الحكومة الحسنية ثم اعتقل بآسفي، ولم تنفع احتجاجات ممثل ألمانيا بالمغرب بشأن اعتقاله[٣٩].

خامسًا: مقتل المقدم محمد بن عمر التمسماني

بعد التهجم الذي نفذه أولاد بوكوابس على المقدم محمد بن عمر التمسماني بالسوق البراني، ومع تحركات المخزن من جهة والسلك الدبلوماسي من جهة أخرى، هدأت الأمور بشكل مؤقت، ولا تسعفنا الوثائق والمصادر للتعرف على كل التطورات التي حدثت في العلاقة بين الطرفين. ولكن بعد حوالي أربع سنوات، وبالضبط في يوليوز ١٨٩٩م، سيوجه مفوض فرنسا رسالة إلى المخزن المركزي يحدثه فيها عن قضية مقتل محميهم المقدم المذكور على يد أولاد بوكوابس، والذي حدث قبل نحو أربع سنوات بالسوق البراني، ولا ندري هل الضحية توفي متأثرا بالجروح التي أصيب بها إبان المواجهة التي حدثت قبل بنفس السوق، حيث أصيب إثر ذلك ببعض الجروح بينما قتل أخاه، أم أنه قتل لاحقا في هجوم آخر أو أن المسألة تتعلق بتدبير عملية اغتيال.

إن مصدر معلوماتنا هنا هي رسالة الحاجب أحمد بن موسى إلى النائب محمد العربي الطريس، بعد توصله برسالة مفوض فرنسا في الموضوع، ويقول فيها: "ورد كتاب من نائب الفرنصيص مخبرا فيه بأن الحاج محمد بن عمر التمسماني، كان قتله أناس من قبيلة تمسمان يعرفون بأولاد بوكوابس بسوق طنجة البراني قبل التاريخ بنحو أربع سنين"[٤٠]. ويضيف في الرسالة

أن أحد أبناء الهالك كان يبحث عن القتلة ويترصدهم بقصد الثأر أو الوشاية بهم حتى يقبض عليهم، فعثر على أحدهم بوهران[٤١] قبل عام من تاريخ الرسالة، أي سنة ١٨٩٨م، وهو المدعو حدو ولد الحاج بنعيسى، فألقي عليه القبض ثم دفع لعامل وجدة فسجنه، وبقي عنده بالسجن حتى مات فيه[٤٢]. أما البقية فهما رجلين هربا بدورهما من طنجة إلى قبيلتهما تمسمان، وهما محمد ولد قدور الطالب الملقب بـ(هنوا) وأخوه محمد، وهما من ربع بني مرغنين من القبيلة المذكورة، وقد طلب المفوض الفرنسي إصدار الأمر لعاملهما بالقبض عليهما ومعاقبتهما، وأجيب من طرف المخزن بصدور الأمر بذلك لعامل تمسمان[٤٣].

لا بد هنا من إبداء بعض الملاحظات، تتعلق إحداها بأولاد بوكوابس، فالرسالة تتحدث عنهم باعتبارهم هم منفذي جريمة قتل المقدم محمد بن عمر، ولكن حين ذكرتهم بأسمائهم تبين أنهم ليسوا بإخوة، بل هم أولئك التمسمانيون الذين كانوا منضوون ضمن العصابة، وهنا يتضح أن ولد بوكوابس هو شخص واحد قد يكون زعيمهم، أو ربما أخوين اثنين ما دمنا نجد أحيانا تردد صيغة أولاد عوض ولد بوكوابس، ولكن اسمهم تعمم لاحقا على أفراد العصابة جميعا رغم أنهم ليسوا كلهم إخوة.

الملاحظة الثانية تتعلق بتأخر مفوض فرنسا في المطالبة بالقصاص ومعاقبة الجناة، فرسالته إلى المخزن كانت في يوليوز ١٨٩٩م، بينما يتحدث فيها عن جريمة قتل حدثت قبل أربع سنوات، أي سنة ١٨٩٥م، فما سبب هذا التأخير كله؟ فلم يكن من المألوف أن تتأخر المصالح الفرنسية عن المطالبة بالتعويض والقصاص في قضية تتعلق بجريمة قتل كل هذه السنوات دون سبب. حسب ما كان مألوفا في قضايا مشابهة، فالتأخير يكون دافعه هو وجود شكل من أشكال التدليس وتزييف للحقائق، فإطالة الأمد غالبا ما يكون مراهنة على نسيان بعض تفاصيل القضية أو تنافي بعض وسائل الإثبات أو التكذيب، فضلاً عن كون المدعي يأخذ ما يكفي من الوقت حتى يهيئ قضيته لتتخذ المنوال الذي يريده لها.

وما دام المخزن كان عليما بهذه الأمور، وخبيرا بدسائس الأوربيين، فرغم إجابته للمفوض الفرنسي بأنه أصدر الأمر لعامل تمسمان بالقبض على أولئك الهاربان، إلا أنه في الواقع أرسل ذلك الأمر للنائب الطريس مع رسالة المفوض ونسخة من جواب المخزن له، حتى يراجع ذلك ويكيفه مع مضامين القضية ويتحقق من كل شيء، خاصة وأن المفوض قال أنه سبق أن تكلم في القضية أحد ممثلي بلده مع النائب، وقد وقع الاتفاق بينهما بشأن كيفية تسويتها. يقول أحمد بن موسى في رسالته إلى الطريس: "وها الكتاب الشريف الصادر للعامل المذكور مع الجواب الصادر للمتكلم، ونسخة منه ومن أصله تصلك طيه، لتبقي الجميع تحت يدك حتى تمعن النظر في أصل القضية، حيث أخبر المتكلم بتقدم الكلام فيها على يدك، ووقوع الوفق بينك وبين نائب جنسهم إذ ذاك بما يكون عليه العمل في الفصال، فإذا كانت القضية على وجهها كما أخبر، فادفع له جوابه ووجه للعامل كتابه. وإن كان الواقع بخلاف، فعجل بشرح حقيقته ورد الكتابين"[٤٤].

إننا لا نعرف بالضبط ما كان مصير هذين الشخصين الذين هربا إلى القبيلة، ولكن من الواضح أنه إن لم تتدخل جهة أجنبية كالبرتغال مثلا لحمايتهما أو إخفائهما عن الأنظار، فلا بد أن يلقي عليهم القبض المخزن ويعاقبهما، خاصة وأن المسألة تقف وراءها دولة أوربية هي فرنسا، وهي لا تتراجع ولا تكف عن الضغوطات، وابتزاز المخزن لدفع التعويضات، في مثل هذه الأمور. وحتى إن لم يحدث ذلك فإنهما سيظلان متخفيان عن الأنظار ولن ينعما بالأمن والطمأنينة لمدة طويلة حتى تنسى قضيتهم وتطوى.

خَاتِمَةٌ

كانت هذه محاولة لإلقاء بعض الأضواء على قضية أولاد بوكوابس التسمانيون الريفيون، كنموذج من بين الكثير من النماذج الأخرى التي تم التغرير بها من طرف القوى الأوربية الحامية، واستغلتهم أبشع استغلال في تنفيذ أجنداتها ومخططاتها الاستعمارية التخريبية. فأولاد بوكوابس لم تكفيهم عواقب ما كانوا يروجونه من أسلحة فتاكة في مجتمعهم وبين إخوانهم، بل تجاوزوا ذلك إلى الانخراط الفعلي في الفتن والمواجهات الدموية التي أسقطت أرواحًا وخلفت جرحى.

لقد خدم هؤلاء القنصليات الأوربية ونفذوا ما كانت ترتب له أن يكون في المجتمع المغربي من خراب وفوضى وضيق الأمن، وحظوا بالحماية الفردية، وقد يكونوا جنوا بعض المال وحققوا بعض المصالح الشخصية الضيقة، ولكنهم في المقابل خسروا أمور كثيرة منها كرامتهم وحب المغاربة لهم، فقد كان البسطاء من المغاربة يكنون أشد الحقد والبغض للمحميين ومخالطي الأوربيين بسبب الدور الذي لعبه بعض الفقهاء في فضح مخططات الأوربيين ومحمييهم، وتوضيح علاقة هؤلاء بما كان يعيشه المغاربة من فقر وبؤس وضيق، ومشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية.

إن كانت هناك من عبرة ننهلها من موضوع هذه القضية فهي تكمن في تأمل النهاية التي انتهت إليها هذه المجموعات التي كانت تحتمي بالأجانب وتستقوي بها، وتتجبر وتهاجم وتقتل الناس، فانتهت قضيتهم بقتل المقدم محمي فرنسا، ثم القبض على أحد أولاد بوكوابس وسجنه حتى مات بالسجن، واضطر الآخران أن يغادرا مدينة طنجة ويعيشا طريدان هاربان مبحوث عنهما. ولم تنفعهم الحماية الأجنبية ولا الأموال التي كانوا يحصلونها من التجارة في الممنوعات والأسلحة.

الإحالات المرجعية:

(١) مصطفى بوشعراء، **الاستيطان والحماية بالمغرب**، الجزء الأول، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٨٤، ص. ٤٢٠

(٢) نفسه، ص.١٤٥

(٣) خالد بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (١٨٥٦ – ١٨٨٦)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: رسائل وأطروحات، رقم ٣٤، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ١٩٩٧، ص.٢٨١

(٤) جرمان عياش، "**حول الإصلاح بالمغرب في القرن التاسع عشر**"، ص ٣٤١ – ٣٤٩، **دراسات في تاريخ المغرب**، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ١٩٨٦، ص.٣٤٣ – ٣٤٤

(٥) عبد العزيز التمسماني خلوق، "**الظروف العامة للصوصية في مغرب القرن التاسع عشر ومشكلة الأمن بطنجة**"، ص ٢٦ – ٣٥، **مجلة دار النيابة**، السنة الأولى، العدد الأول، يناير ١٩٨٤، ص.٢٨

(٦) مصطفى بوشعراء، م س، ص.٤٤٥

(٧) عبد العزيز التمسماني خلوق، م س، ص.٢٨

(٨) محمد كنبيب، **المحميون**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (منشورات باب أنفا)، سلسلة نصوص بحوث ودراسات رقم: ٤٧، مطبعة أبي رقراق، الرباط، ٢٠١١، ص.٢١٧

(٩) كريدية إبراهيم، **الحماية أصلها وتطوراتها حتى مؤتمر مدريد ١٨٨٠**، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، د.س، ص.٦

(١٠) مصطفى بوشعراء، م س، ص.٤٤٥

(١١) كريدية إبراهيم، م س، ص.٢٣

(١٢) محمد كنبيب، م س، ص.٢٠٤

(١٣) عبد العزيز التمسماني خلوق، م س، ص.٢٩

(١٤) كريدية إبراهيم، م س، ص.٢٣

(١٥) محمد كنبيب، م س، ص.٢١٦

(١٦) **رسالة من نائب المفوض الفرنسي** دوبلنص إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٣١٣هـ موافق ١٢ شتنبر ١٨٩٥م، **المكتبة العامة بتطوان**، مح مح ٣٩/٥٥

(١٧) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٣١٧هـ موافق ١٦ يوليوز ١٨٩٩م، **المكتبة العامة بتطوان**، مح ٣٦/٢٦

(١٨) عبد العزيز التمسماني خلوق، م س، ص.٢٩

(١٩) مصطفى بوشعراء، م س، ص.٢٩٤

(٢٠) ما دام محمد بن عمر التمسماني كان مقدمًا، يعني ممثلاً للمخزن في حي الريفيين، فقد يكون سبب الخلاف هو ما كان يمارسه أولاد بوكوابس من تجارة الأسلحة المحظورة، ففي هذه الحالة يكون المقدم مسؤولاً عن التبليغ به وبأنشطته إلى علم السلطة.

(٢١) هم محمد بن قدور التمسماني وأخوه وحدو بن الحاج عيسى التمسماني ومحمد ولد أمغار.

(٢٢) **رسالة من نائب المفوض الفرنسي**، م س، مح ٣٩/٥٥

(٢٣) نفسه.

(٢٤) نفسه

(٢٥) **رسالة من النائب الأول لمفوض فرنسا** بطنجة إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٣١٣هـ موافق ١٣ شتنبر ١٨٩٥م، المكتبة العامة بتطوان، مح ٥٦/٣٩

(٢٦) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى** إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ١١ ربيع الثاني ١٣١٣هـ موافق ٣٠ شتنبر ١٨٩٥م، المكتبة العامة بتطوان، س: ٢٨٥٩

(٢٧) **رسالة من النائب الأول لمفوض فرنسا بطنجة**، م س، مح ٥٦/٣٩

(٢٨) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى**، م س، س: ٢٨٥٩

(٢٩) نفسه.

(٣٠) نفسه.

(٣١) **رسالة من مفوض إسبانيا بطنجة** إميليو دي أوخيدا إلى النائب محمد العربي الطريس بتاريخ ١٧ شتنبر ١٨٩٥م، المكتبة العامة بتطوان، مح ١٢٠/٣٦، وكذلك رسالة نائب القائم بأشغال ألمانيا بطنجة البارون فون بوشه إلى النائب الطريس بتاريخ ٢٣ شتنبر ١٨٩٥م، المكتبة العامة والمحفوظات، مح ٢٥/٤٩.

(٣٢) فرضت إسبانيا على المغرب في معاهدة وادراس التي أعقبت حرب تطوان سنة ١٨٦٠م مقابل الانسحاب من المدينة غرامة مالية ثقيلة دفع المغرب جزء منها وبقي جزء آخر دين عليه، فاشترطت إسبانيا تعيين وكلاء لها بالموانئ المغربية يشاركون في جباية جزء من المداخيل حتى يضمنوا استخلاص دينهم.

(٣٣) إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص.٢٧٣

(٣٤) نفسه، ص.٢٧١

(٣٥) ب. ج. روجرز، **العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام ١٩٠٠**، ترجمة ودراسة وتعليق د. يونان لبيب رزق، منشورات دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨١، ص.٢٨٤

(٣٦) إبراهيم حركات، م س، ص.٢٧٢

(٣٧) مصطفى بوشعراء، م س، ص.٤٥١

(٣٨) جرمان عياش، "**أزمة الصداقة الجرمانية المغربية** (١٨٩٤ – ١٨٩٧)"، ص ٢٤٣ – ٢٨٨، **دراسات في تاريخ المغرب**، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ١٩٨٦، ص.٢٤٤

(٣٩) إبراهيم حركات، م س، ص.٢٨٨

(٤٠) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى**، م س، مح ٣٦/٢٦

(٤١) لا يبدو الأمر منطقيًا أن رجل تحت حماية البرتغال يقتل محميا لفرنسا، ويفر إلى وهران التي كانت تحت الحكم الفرنسي، فطنجة بالنسبة إليه أفضل، إذ كان على الأقل سيجد فيها قنصل دولته الحامية الذي قد يفعل أي شيء ليحميه أو يدبر أمر تهجيره كما كان معتادا، ولكن يبدو الأمر كان يتعلق بالتنكر، حيث قصد وهران حيث لا يعرفه أحد.

(٤٢) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى**، م س، مح ٣٦/٢٦

(٤٣) نفسه.

(٤٤) نفسه.